



الدورة 41 لمجلس حقوق الإنسان

الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

كلمة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

جنيف، 08 يوليوز 2019

السيد الرئيس،

أود أن أعرب باسم وفد المملكة المغربية، عن شكري وتقديري للسيدة إ. تينداي أشيومي المقررة الخاصة، عن تقديم تقريرها بمناسبة زيارتها لبلدي خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 21 دجنبر 2018، التي اتّسمت بالاحترافية والمهنية. ولا يسعنا إلا أن نُسجل بإيجابية تقييمها الإجمالي، وإشادتها بتعاون السلطات المغربية التي يسّرت مهمتها، وكذا تقييمها بكونها مرت في ظروف تضمن حرية التنقل دون قيد أو شرط. كما نُسجل بإيجابية، ما ورد في تقريرها بخصوص:

أولاً: الترحيب بالتكريس الدستوري لمبدأي المساواة وعدم التمييز، ودمج اللغة الأمازيغية في جميع مرافق الحياة العامة، باعتبارها لغة رسمية للمملكة.

ثانياً: الإشادة بالتعددية الثقافية والدينية، للمجتمع المغربي والمجهودات المبذولة للتهوض بحقوق الإنسان، لاسيما في مجال تعزيز المساواة والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، خاصة وأن زيارة المقررة الخاصة تزامنت مع إصلاحات هيكلية، بعضها دخل حيز النفاذ والآخر قيد التفعيل، على المستويين، القانوني والمؤسسي.

ثالثاً: الدور الرّياضي للمؤسسات الوطنية، ولا سيما دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة.

رابعاً: أهمية السياسات العمومية الموضوعة في نطاق أعمال التزامات المملكة، بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز.

خامسا: الدور القيادي للمغرب في قضايا الهجرة، على المستوى الوطني والدولي والإقليمي، والتزامه الطوعي بتعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، في إطار السياسة الجديدة للهجرة، التي أطلقتها المملكة سنة 2013، كممارسة فضلى.

سادسا: الجهود المبذولة في مكافحة التطرف الديني ونشر قيم التسامح. وبذلك نُثَمِّن مواقف السيدة المقررة الخاصة.

السيد الرئيس،

ولا يفوتني مرة أخرى، أن أؤكد لكم اختيار بلدي الثابت والمتجدد في التعامل مع أصحاب الإجراءات الخاصة، المُتَّسَم بالجدية والمواكبة المنتظمة والتعاون التام. وتعد زيارة السيدة **تينداي أشيومبي** الزيارة رقم 12. وهذا الاختيار مُؤَسَّس على ممارسة قائمة على الوضوح والتفاعل الواقعي، وبقدر حرصنا على الوفاء بالتزاماتنا الدولية، نحرص على تقديم تعليقاتنا وآراءنا، وفي هذا الإطار أعددنا ملحق رد على جوانب من التقرير، ونركز بالمناسبة على ما يلي:

أولا: إن اعتبار التقرير أن المغرب يمنع الأمازيغ والصحراويين والأفارقة وغير المواطنين، من التمتع بحقوقهم الأساسية على قدم المساواة أمر بجانب للصواب، لأنه مُتَعَدَّر واقعيا بسبب هوية المغرب وتنوعه اللغوي والثقافي.

ثانيا: تجدر الإشارة إلى أن السلطات المغربية اقترحت على المقررة الخاصة القيام بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، للوقوف على المكتسبات والجهود المبذولة على أرض الواقع، إلا أنها ارتأت غير ذلك. وكان بإمكانها لو تم ذلك أن تقف على معطى نوعي، يقول بأن أزيد من 70% من مناصب المسؤولية في كافة المؤسسات التمثيلية والإدارية، يتحملها أبناء الأقاليم الجنوبية.

ثالثا: لا شك أن وقت المقررة الخاصة، أثناء الزيارة، لم يسمح إلا بالانتقال إلى أربعة مدن كبرى، الشيء الذي لم يُمكنها من أخذ صورة ميدانية واقعية عن إدماج المناطق والجهات التي عاشت لسنوات في ظروف العزلة والتهميش، دون أن ننسى البرامج وحجم الميزانيات المرصودة للتصدي للاحتلالات المحلية. وفي ضوء ذلك فإننا لا نرى أي أساس للإفادات التي بموجبها اعتبرت المقررة الخاصة وجود تفاوتات محلية، مبنية على التمييز، وهو أمر نستغربه ونرفضه.

رابعا: وفيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، أود التأكيد أن التوصية المتعلقة بموضوع التمييز العرقي غير سليمة لكونها تتناقض وواقع الممارسة بالمغرب ولا تمثل جزءا من سياسته في مجال الهجرة.

وختاما، سيبقى بلدي متفاعلا كعادته، وبكل جدية مع توصياتكم الوجيهة، ونؤكد بالمناسبة أن معظمها يندرج في إطار الإصلاحات الشاملة والهيكلية الذي أطلقتته بلادنا، وتفعيلا لها، أحيطكم علما أن التقرير الدوري الوطني

الجامع للتقارير 19 و20 و21 بشأن إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في طور اعتماده النهائي من قبل السلطات المغربية قبل تقديمه للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وفي نفس السياق، وبعد زيارة المقررة الخاصة، اعتمد مجلس النواب المغربي، القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مما يمثل أكبر جواب على ادعاءات التمييز العنصري اللاحق بالأمازيغ. ويكفي أن أذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أن رئيس حكومة بلدي ورئيس الغرفة الثانية من البرلمان ورئيسة المجلس الوطني، أمازيغ. والأمازيغية من مقومات الهوية الوطنية كما يقر بها الدستور.

السيد الرئيس،

أود أن أؤكد لكم مجددا، التزام المملكة المغربية الثابت، بمكافحة العنصرية والتمييز بجميع أشكاله، ودعمها المستمر لعمل المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والعنصرية وما يتصل بذلك من تعصب. وكذا عمل مجلسكم الموقر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا المجال.